البرلمان يفشل في عقد جلسة رسمية ويستبدلها بلقاء تشاوري افتراضي

الأمناء / خاص:

عقد البرلمان، الأحد، لقاءً تشاورياً افتراضياً برئاسة رئيس المجلس سلطان البركاني، عقب فشله في عقد جلسة رسمية بسبب تواجد أعضائه في الخارج.

اللقاء، الذي شارك فيه عضو مجلس القيادة الرئاسي عثمان مجلي، قال البركاني إنه ليس الأول، وإنه عقد بالعام الماضي بالرياض لقاءين تشاوريين أثناء انعقاد مشاورات الرياض في 31 مارس و3 أبريل 2022 وكانت نتائجهما إيجابية.

وسعت الكتلة البرلمانية التابعة لحزب الإصلاح لعقد جلسة رسمية من أجل مساومة الحكومة وتخييرها بين إيقاف اتفاقية شراكة الاتصالات المشتركة التي تسعى الحكومة لإنشائها مع شركة NX الإماراتية لإنهاء هيمنة الميليشيات الحوثية على هذا القطاع، أو سحب الثقة عنها، لكن اعتراض بعض الكتل الحزبية حال دون انعقادها.

ومع ذلك فإن اللقاء ناقش الاتصالات التي جرت بشأن موضوع تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول الكهرباء والنفط والموارد المالية والاتصالات.

وعرضت في اللقاء رسالة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك المؤرخة بتاريخ 2023-9-7، الموجهة لرئيس مجلس النواب، بطلب إعطاء فرصة للحكومة إلى يوم 18 سبتمبر لتقديم ردها للمجلس على الملاحظات الواردة في التقرير والتوصيات ورسالة رئيس المجلس.

وزعم البركاني أن البرلمان ينطلق بممارسة مهامه التشريعية والرقابية من حرصه على أمن اليمن واستقراره وسلامة أراضيه وحق مواطنيه بالعيش الكريم وممارسة الحريات العامة والخاصة والحفاظ على مصالح الوطن وحقوقه كاملة غير منقوصة، وتطبيق الدستور والقوانين وإعلاء مكانتهم واحترام مكانة التعاون بين السلطات وفي مقدمتها السلطة التنفيذية وسلامة الممارسة السياسية التي تضررت بشكل كبير جراء الانقلاب الحوثي وتدمير المؤسسات.

وبعد نقاش مستفيض اتفق على تلبية رغبة رئيس مجلس القيادة بتأجيل الموضوع حتى عودته واللقاء معه وإتاحة الفرصة للحكومة حتى نهاية الموعد المحدد منها.

كما تداول المجتمعون موضوع انعقاد المجلس بالعاصمة عدن أو أي محافظة أخرى، وعدم السماح بانقطاع أعمال المجلس، واتفق على توجيه رسالة رسمية من رئيس المجلس إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي وأعضاء المجلس، بشأن الترتيبات اللازمة لانعقاد المجلس بأقرب وقت.

قاض بتعز يتزوج امرأة قبل انتهاء عدة خلعها من زوجها

الأمناء / خاص:

علمت "الأمناء" بأن أحد القضاة في محافظة تعز اليمنية أقدم على الزواج بامرأة، كمحلل شرعي، بعد أن قامت المرأة بخلع زوجها وفقًا لحكم أصدره القاضي، واعتبره طليقها باطلاً وغير منصف.

وأوضحت مصادر مطلعة بأن أحد الأشخاص - ويدعى "الخليدي" -

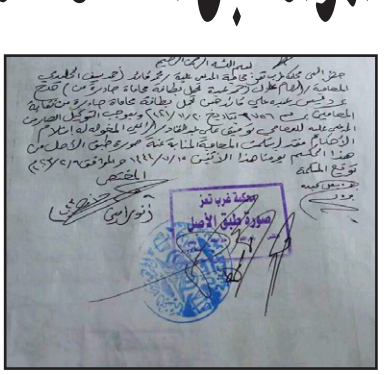

وبينما كان يكمل إجراءات استئناف حكم ابتدائي أصدرته محكمة غرب تعز فوجئ بأن القاضي الذي أصدر الحكم قد تزوج بزوجته، بحجة أنها قد قامت بخلعه، قبل انقضاء العدة الشرعية واستئناف الحكم.

وتساءل مواطنون: هل يسمح القانون في هذه الحالة بالزواج قبل استلام الحكم واستئناف الحكم؟

محلل سياسي يوجه دعوة مهمة لمجلس الأمن الدولي بشأن الجنوب

الأمناء/ خاص:

دعا الكاتب والمحلل السياسي أحمد حرمل، مجلس الأمن الدولي إلى فتح تحقيق في جريمة الإبعاد القسري لمنتسبي القوات المسلحة والأمن الجنوبي وموظفي الجهاز المدني وعمال المصانع والقطاع التعاوني الذين تجاوز عددهم 250 ألفا، لما تعرضوا له من تنكيل جماعي من قبل نظام علي عبدالله صالح الذي شن حربًا على الجنوب وذبح الوحدة وحوّل الوضع في الجنوب إلى احتلال.

وقال حرمل إن المبعدين قسرا تعرضوا للتعذيب النفسي واللفظي والمعنوي، وتم محاربتهم في لقمة عيشهم، ونتج عن ذلك إصابة الآلاف بالأمراض النفسية، وفارق معظمهم الحياة بسبب عجزهم عن توفير نفقات العلاج.

واعتبر حرمل التسريح القسري جريمة حرب لم يشهدٍ لها العالم مثيل، فتسريح 250 ألفا من الجهاز العسكري والمدني لدولة الجنوب جريمة شنيعة وبشعة استهدفت 250

ألف أسرة، متوسط أفراد كل أسرة أربعة أفراد، وهذا يعني استهداف مليون مواطن جنوبي تم الدفع بهم قسرا إلى تحت خط الفقر، ولازالت آثار هذه الجريمة قائمة حتى اليوم.

ودعا حرمل الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى تغيير تصنيف التسريح القسري الجنوبيين من مشكلة إلى جريمة من جرائم الحرب انتهكت خلالها حقهم الدستوري والقانوني وحق المواطنة وحقهم في الحياة الحرة والكريمة وحقهم في الوظيفة والترقية، وتعرضوا لشتى انواع التمييز العنصري. ودعا حرمل كل المهتمين بالشأن السياسي والحقوقي ومؤسسات المجتمع المدني والصحفيين إلى تبني هذه الجريمة وتحريكها دوليا.

وقارن حرمل بين القبلة القسرية لروبياليس - رئيس اتحاد كرة القدم الإسباني - للاعبة جيني إيرموسو، وكيف تم الاهتمام بها إعلاميا وتحرك لأجلها الاتحاد الدولي لكرة القدم والاتحاد الأوربي لكرة القدم والحكومة الإسبانية والمدعي العام والقضاء الإسباني، ولازالت ردود أفعال العديد من الجهات الأوربية والدولية المناهضة لقبلة روبياليس القسرية مستمرة حتى الساعة.

فيما جريمة التسريح القسري لـ 250 ألف جنوبي قوبلت بالصمت ولم تتحرك لها ضمائر الحكومات والشعوب الإقليمية والدولية، فهل آن الأوان لأن تنال هذه الجريمة حقها من الاهتمام؟!

اجتماع يكشف إصرار (حيدان) على رفض نقل ديوان وزارة الداخلية إلى عدن

الأمناء / خاص:

كشف ترؤس وزير الداخلية إبراهيم حيدان لاجتماع في ديوان عام الوزارة على استمرار رفضه لنقله من مدينة سيئون بوادي حضرموت إلى العاصمة عدن.

ونشر الإعلام الرسمي للوزارة يوم الخميس خبراً عن ترؤس حيدان اجتماعًا أمنيًا بمديري العموم بديوان الوزارة بسيئون.

وعقب الاجتماع - بحسب الخبر - قام حيدان بزيارة الإدارة العامة لشؤون الضباط والإدارة العامة لشؤون الأفراد والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، واطّلع - من خلال المديرين والقائمين بالأعمال - على الإجراءات والاستعدادات الجارية لتدشين البطاقة الإلكترونية للأفراد والضباط.

ولا يزال ديوان وزارة الداخلية منذ 2019م على هذا الوضع رغم استقرار كل وزارات الحكومة ورئيسها في العاصمة عدن منذ أواخر ٢٠٢٠م.

مصادر توضح بأن بقاء ديوان وزارة الداخلية في سيئون يأتي بأوامر من جماعة الاخوان، حيث إن الوزارة يديرها فعلياً الوكيل أول اللواء الركن محمد سالم بن عبود الشريف، أحد قيادات الإخوان.

يذكر أن حيدان كان الوزير الوحيد في الحكومة الذي عبر رسمياً عن معارضته لاتفاقية إنشاء شركة اتصالات حديثة بالشراكة مع إحدى الشركات الإماراتية، وهي الاتفاقية التي تعارضها بشدة جماعة الإخوان وقوى نافذة حليفة لها.

مسؤول حكومي يرفض وللمرة الثانية المثول أمام النيابة

حضرموت/ الأمناء/ خاص:

جددت النيابة العامة بحضرموت استدعاءها وللمرة الثانية لوكيل وزارة الإعلام نجيب غلاب، بتهمة تحريضه على قتل عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء فرج سالمين البحسني.

وكانت النيابة العامة في حضرموت قد باشرت في ٢٣ أغسطس الماضي النظر بالقضية رقم 464 لسنة 2023م ضد وكيل وزارة الإعلام المدعو نجيب غلاب، بتهمة الإساءة والتحريض على تصفية عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء البحسني.

وأمرت النيابة العامة بحضرموت المدعو غلاب للمثول أمامها صباح يوم الثلاثاء الموافق 29 أغسطس لأخذ أقواله في القضية المرفوعة ضده لاستكمال إجراءاتها لبدء المحاكمة وفقًا لقانون العقوبات في الدستور.

الاتحاد الأوروبي: تعيين ٨ نساء في المحكمة العليا باليمن خطوة جديرة بالثناء

الأمناء / خاص:

عبر الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بتعيين رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، ثماني نساء في المحكمة العليا، وذلك ضمن القرار رقم (155) لسنة 2023م، الذي أصدره الأربعاء الماضي.

وقال حساب بعثة الاتحاد في اليمن على منصة (إكس): "يرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين الرئيس العليمي ثماني نساء مؤخرا في المحكمة العليا، في خطوة جديرة بالثناء ضمن الرحلة الطويلة لتمكين النساء في اليمن".

وأضاف: "يدعو الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من إدماج النساء اليمنيات وتعيينهن في مناصب رفيعة".

وهذه المرة الأولى التي يتم فيها تعيين نساء في المحكمة العليا.

والقاضيات المعينات هن: سلطنة محمد سيل عبيد، وإكرام أحمد حسين العيدروس، وأحلام محمد أحمد مقبل، ونبيلة أحمد محمد حسن، وكفاح سعيد عوض أحمد، وفاطمة علي صالح اللحجي، واتحاد محسن علوي فريد، وكفاح محمد منذوق عوض.